دينارا فوجدنا يقسم تركة كل واحد منهما لاثنين وعشرين
خمسة عشر دينارا ولبنته النصف اثنان وثلثون دينارا ولعمة
ما بقي وذلك ثلثون دينارا وعند علي وابن مسعود رضي الله عنهما
في احدى الروايتين تميت الاكبر اولا ويحيى الاصغر فتقسم
تركة الاكبر فللام منها السدس خمسة عشر دينارا ولبنته
النصف خمسة واربعون دينارا وللاصغر ما بقي وذلك
ثلثون ثم تميت الاصغر اولا ويحيى الاكبر فتقسم تركة الاصغر
كذلك فنعطي الاكبر ايضا ثلثين فقد بقي من تركة كل واحد
منهما ثلثون وهو ما ورث كل واحد منهما من صاحبه المجموع
ستون فلامه من ذلك الاحد خمسة دنانير ولبنته النصف
خمسة عشر والباقي للعمة بالعصوبة لان كل واحد منهما
لا يرث من صاحبه ولا صاحبه منه فاجتمع لام كل منهما
عشرون دينارا ولبنته ستون ولعمة عشرة دنانير
وهذا الحكم انما يعلم موت احدهما اما اذا علم ولكن
جهل عينه اعطي كل واحد اليقين ويوقف المشكوك
فيه حتى يتيقن او يصطلحا من شرح شهاب الدين
للفرائض ولا يجوز رهن المشاع سواء احتمل القسمة
اولا ولا ثمرة بدون نخلها ولا نخل وزرع بدون
الارض ولا ارض بدونهما ولا نخل بدون ثمرة لان المرهون

فصل

مستقل بما ليس برهون جائز ولا يمكن قبض المرهون
وحده فاشبه الشايع شرح مجمع ولا يصح الرهن الا ان
يكون محوزا مفرغا مميزا فالمحوز المعلوم الذي يمكن
حيازته والمفرغ هو الذي لا يكون مشغولا بحق الغير
والمتميز المقسوم الذي تميز عن بقية الاشياء لان
قبض الجزء الشايع لا يتصور بانفراده وقبض الكل لا يقتضيه
العقد وكونه مشغولا بحق الغير يخل بقبضه وجبسه وكذا
المجهول لا يمكن قبضه والمقصود من الرهن الاستيفاء
وهو لا يحصل الا بحبس الدايم والحبس لا يتصور بدون
القبض والقبض لا يمكن بدون هذه الاوصاف اختيار
والاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس برهون
لم يجز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده
صح رهن دار بما فيها فلو استحق بعض الدار بقي الباقي
مرهونا بجملة من الدين لو صلح الباقي لان يكون رهنا بالدين
كما استحق بيت منها او قطعة معينة غير مشاع وان لم يصلح
كما لو استحق بعضه مشاعا او ارض بلا بناء او عكسه بطل
الرهن من الشرنبلالية فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل
القسمة اولا من شركه او من اجنبي طاريا او مقارنا في
الصحيح بزازية فلو استحق بعض الرهن بان كان المستحق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)